المبحث الأول

ظواهر نصية في الدرس القديم

١- وسائل الربط لدى النحاة القدماء :

أشار النحاة القدماء لأهمية الربط بين المفردات في الجملة وبين جملة أخرى ، وقد مر هذا المبحث لديهم بمرحلتين :

(أ) مرحلة الإشارة العابرة في مواضع متفرقة .

(ب) مرحلة التقعيد .

أولاً : مرحلة الإشارة العابرة

وردت لدى بعض النحاة المتقدمين إشارات عابرة في مواضع متفرقة إلى مصطلح « الربط » ، دون تخصيص مبحث مستقل له .

ومن هؤلاء النحاة (ابن السراج) في كتابه (الأصول) فيذكر أن « الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، إما أن يدخل على الاسم وحده كـ (لام) التعريف ، أو الفعل وحده كسوف والسين ، أو ليربط اسمًا باسم أو فعلاً بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلا باسم كمررت (بزيد) أو على كلام تام نحو أعمرو أخوك وما قام زيد ، أو ليربط جملة بجملة نحو إن يقم زيد يقعد عمرو ، أو يكون زائداً .

نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (آل عمران:١٥٩)[١].

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٧/٢ .

ومن النص السابق يتبين أن (ابن السراج) تكلم عن الربط وبعض أدواته مثل: حروف العطف وحروف الجر وأدوات الشرط .

ومن الذين أفادوا من ملاحظة (ابن السراج) في إشارته للربط «أبو الحسين ابن الربيع» في شرح الإيضاح ، فقد ذكر أن «الحروف تأتي على عشرة أقسام»[1] ، منها ما يختص بالربط نحو قوله «الثالث : أن يكون رابطًا بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف ، الرابع : أن يكون رابطًا بين فعل واسم وهي حروف الجر ، الخامس : أن يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط»[2] .

وأختتم هذه الإشارات المتفرقة بإشارة جامعة لدى (ابن الفلاح) في مغنيه ، فذكر أن «الحرف يدخل إما للربط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه ، أو للزيادة ، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والإنكار ، لأن الربط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره»[3] .

ومما سبق يتبين لنا أن القدماء تحدثوا عن الربطَ وأدواته ، ولكنهم لم يخصصوا له مبحثًا مستقلاً به في تلك المرحلة .

ثانيًا : مرحلة التقعيد :

وأعني بها وضع مبحث مستقل للربط ، وأخص بالذكر ما أورده (ابن هشام) تحت عنوان «روابط الجملة بما هي خبر عنه» ، وهي عشرة روابط :

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطى ١٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٨/٢ .

(٣) انظر : (أ) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ٢٠/٢ .

(ب) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، دكتور مصطفى حميدة ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ، ط أولى ١٩٩٣ ، ص ١٩٣ .

١- الضمير : «وهو الأصل ، لهذا يربط به مذكورًا كزيد ضربته ، ومحذوفًا مرفوعًا نحو ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (طه:٦٣)[1] .

٢- الإشارة : نحو قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ (الأعراف:٣٦) .

٣- إعادة المبتدأ بلفظه : وذلك في مقام التهويل والتفخيم ، نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ (الحاقة:١،٢).

٤- إعادة المعنى : نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ (الأعراف:١٧٠).

٥- فاء السببية : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو العكس .

٦- العطف بالواو : وهي في الأصل تربط بين جملتين ، وبين جملة الحال وصاحبها .

٧- عموم يشمل المبتدأ في المعنى : نحو «زيد نعم الرجل» .

٨- أل النائبة عن الضمير : نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (النازعات:٤٠،٤١) والأصل مأواه .

٩- الترتيب بين الجواب والشرط .

١٠- كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى : نحو قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ (الأنبياء:٩٧) .

وفي إطار الربط بين جملتين يضع (ابن هشام) مبحثًا حول «الأشياء التي تحتاج إلى الربط» وهي : الجملة المخبر بها والجملة الموصوف بها ، والجملة

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق ح . الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٧٨/٢ ، ١٧٩/٢ .

الموصولة ، والجملة الواقعة حالاً ، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه .....» [1] .

- الوُصْلة والربط لدى القدماء :

استخدم بعض النحاة مصطلح (الوُصْلة) بمعنى الاتصال أو للتعبير عن الربط» [2] ومن هؤلاء النحاة (ابن القيم) في كتابه (البدائع) «الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام ..... الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً وأخبارًا أو صفات وصلات ، فإن الضمير هو الوُصْلة إلى ذلك» [3].

ومما سبق يتبين لنا أن مبحث الربط لدى النحاة بدأ بربط المفردات داخل الجملة الواحدة ، ثم انتقل إلى ربط جملة بجملة ، ووقف عند هذا الحد .

وواصل البلاغيون البحث من بعدهم ، ولكن النقطة التي تستحق الإشارة إليها ، والإشادة بها هي حديثهم عن أن الربط بين جملتين يمكن أن يكون ربطًا بأداة أو بدون أداة ، وأعني به الربط المعنوي أو المفهومي(*) ، ومن أمثلة ذلك إعادة المعنى ، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى .

---

(١) انظر ، مغني اللبيب لابن هشام ، ٢/١٨٣-١٩٢ .

(٢) انظر : (أ) الفصل والوصل في القرآن الكريم ، دكتور منير سلطان ، دار المعارف ١٩٨٣ .

(ب) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، دكتور مصطفى حميدة ، ص١٩٣ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ١/٣٩١ .

(*) ظهرت علاقات الربط المفهومي لدى النحاة منذ كتاب سيبويه ، وهذا يؤكد وعي القدماء الكامل بمهمة علم النحو الأساسية ، وإلى وعيهم بمنطقة عمله الأساسية وهي النصوص ، ومن هذه الإشارات في كتاب سيبويه :

١- أنه يجيز عطف الإنشاء على الخبر .

٢- خروج الاستفهام عن أصل معناه .

٣- الإجابة عن سؤال ضمني .

--

وهذه الإشارات هي التي مهدت الطريق لعلماء (علم معاني النحو) أن يدرسوا ظاهرة «الفصل والوصل» .

السبك والحبك لدى عبد القاهر الجرجاني :

يمثل عبد القاهر الجرجاني في كتابيه : دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة مرحلة النضج في فهم الوظيفة الرئيسية لعلم النحو ومنطقة عمله، ويتمثل ذلك في محاولته فهم الخطاب الأدبي عن طريق تحليل صياغته .

ومن هذا المنطلق صاغ نظريته في النظم ، وظهر إدراكه الواعي لطبيعة المعنى ، فقام بدحض دعوى القائل « ... يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى ، وذلك محال ، لأن الذي يعرفه العقلاء عكس ذلك ، وهو أن يصعب مرام المعنى بسبب اللفظ .... وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ وإنما تطلب المعنى وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك»[1] .

وتلك النظرة الواعية المتعمقة لأسرار العربية هي التي أهلته لصياغة نظريته في «النظم» ، وبخاصة حديثه عن «التعليق النحوي» الذي يتطلب منا دائمًا البحث في المستوى العميق لكشف طبيعته التعليقية .

فإن «غياب التعليق النحوي يؤدي بالضرورة إلى افتقاد الناتج الدلالي ، حيث تصبح الدوال أشتاتًا مبعثرة لا تمثل أية قيمة إنتاجية ، في حين أنها في الوضع الأول كونت نسقًا إبداعيًا .

-- ولمزيد من التفاصيل انظر :

(أ) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي دكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط أولى ٢٠٠٠م،(النحو المفهوم والغاية ٢٥-٣٥).

(ب) أثر النحاة في البحث البلاغي ، دكتور عبد القادر حسين ، دار غريب القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٦٧-١٣١ .

(١) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه : محمود شاكر ، مطبعة المدني ، ط الثالثة ١٩٩٢ ، ص ٦١ ، ٦٢ .

وربما كان هذا الإدراك الدقيق لدى الجرجاني هو الذي أتاح له أن يمهد مفهومه للتعليق النحوي إلى مجال التفرقة بين الأداء الفني في الشعر ، والأداء الفني في النثر ، من حيث إن لكل منهما طبيعة نحوية مميزة ، أو لنقل بعبارة أخرى : منطقة نحوية أثيرة يتحرك فيها »[1].

وهذا الإدراك الواعي هو الذي هيأ ذهن الجرجاني إلى أن يستخلص فكرة المعنى الأول والمعنى الثاني ، وأن المعنى الأول (المستوى السطحي) لا يستحق أن يسمى أسلوبًا إلا إذا وصل إلى المستوى العميق أو المعنى الثاني ، ومن ثَمَّ تكتمل دائرة اللطف .

وهذا الإطالة السريعة على مقومات نظرية النظم الهدف منها إبراز أدوات عبد القاهر الجرجاني في نظريته وهي : خط المعجم وخط النحو ، ومنطقة عمله هي النصوص الأدبية .

وهذا ما تبناه الدكتور محمد حماسة في كتابه « النحو والدلالة » مستخلصًا فكرة « المعنى النحوي الدلالي » ، فالنحو لديه له مفهوم وغاية ، فمفهومه يتفق والإشارات الواعية الموجودة في كتاب سيبويه ومن أتى بعده من النحاة وانتهاء بالجرجاني ـ الذي يمتلك حس اللغوي وقلب الأديب ـ أما غايته فهي تحليل النصوص وكشف مكنوناتها .

ويكاد مفهوم « النظم » يترادف مع مصطلح آخر يتردد في النقد الحديث هو (الشعرية) ، ويُقصَد بها أدبية الأدب أو البويطيقا ، وهي تسعى إلى « معرفة القوانين العامة التي تنظم ولادة كل عمل ..... أو هي ـ بمعنى آخر ـ عملية تحرك داخلي في الخطاب الأدبي ، تتحسس خيوطه التي تذهب طولاً وعرضًا ، فتكون شبكة كاملة من العلاقات ذات فاعلية متميزة أسماها « فاليري » الشعرية حين تكون اللغة هي الوسيلة والغاية معًا »[2].

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني دكتور محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، ط أولى ١٩٩٥ ، ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

وبناء على ما سبق يمكننا أن نقول إن :

« النظم / والمعنى النحوي الدلالي / والشعرية » مترادفات .

وإن رأي الدكتور محمد عبد المطلب أن مصطلح (النظم) أدق من مصطلح (الشعرية) لأنه : يعبر بصدق عن تزاوج خط المعجم وخط النحو ، مع إعطاء أولوية للخط الثاني ، وذلك بالعمل من خلال قوانينه ، والتحرك من خلال مناهجه ، والحفاظ على رسومه دون الإخلال بشيء من هذا كله .

والنظم هو الذي ينقل الصياغة من مستوى إلى مستوى آخر بالنظر إلى الإمكانات والطاقات الكامنة في بنية الكلام »[1] .

ويتبادر إلى الذهن مفهوم النظم ، حينما نصادف في الدرس النصي مصطلحي السبك والحبك .

فالأول يدور حول الترابط الرصفي أي العلاقات النحوية الظاهرة على سطح النص ، أما الثاني فيدور حول الترابط المفهومي المستنبط من النص والناتج عن إحكام علاقات الترابط الرصفي .

وكأننا بذلك نعود إلى المعنى الأول والمعنى الثاني لدى عبد القاهر ، وبناء على ذلك يمكننا أن نقول إن :

(النظم / والمعنى النحوي الدلالي / والشعرية / والسبك والحبك) مترادفات.

وقد تردد مصطلح السبك في كتب القدماء ومن ذلك :

١- الإشارة التي وردت على لسان الجاحظ « فالمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير »[2].

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥٦ .

٢- وإشارة الباقلاني في إعجاز القرآن : «ولا يخفى على أحد يميز هذه الصنعة سبك أبي نواس من سبك مسلم ، ولا نسج الرومي من نسج البحتري...»[١].

٣- إشارة عبد القاهر الجرجاني «فأول ذلك فأعجبه ما قدمت لك ذكره في بيت بشار :

بَكِّرَا صَاحِبيَّ قَبْلَ الهَجِيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ في التَّبْكِيرِ

وما أنشدته معه من قول بعض العرب :

فَغَنِّهَا وَهْيَ لَكَ الفِدَاءُ إنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ

وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغًا واحدًا وكأن أحدهما قد سبك في الآخر»[٢].

ومن خلال الإشارات السابقة يتبين لنا أن مصطلح السبك لدى القدماء يعني: دقة النظم وبراعته ، ومن ثَمَّ يختلف سبك كل شاعر ، وبعبارة أخرى :

إن مصطلح السبك لدى القدماء يعبر عن نجاح الشاعر في التوفيق بين خط المعجم وخط النحو ، ومن ثَمَّ استخدموا (لفظ نسج) لأن النسيج يتكون من السداة واللحمة ممثلتين للخطين السابقين ، هذا الالتحام الذي أكده الجرجاني بقوله «حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغًا واحدًا ، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر».

أولا الوصل : الربط بالأداة

يقسم الجرجاني مواضع الوصل بين الجمل إلى قسمين :

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، ص١٨٢ .
(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

الأول : أن تكون الجملة الثانية معطوفة على جملة لها موضع من الإعراب: «وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد ، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريًا مجرى عطف المفرد على المفرد»[1].

وذلك نحو «مررت برجل خَلْقه حسن وخُلُقه قبيح» فالواو الواقعة بين الجملتين أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى من حيث كونها في موضع جر بأنها صفة للنكرة .

والثاني : أن تكون الجملة الثانية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب ، يؤكد عبد القاهر أن الإشكال في هذا الموضع يعرض في «الواو» دون غيرها من حروف العطف ، وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أن (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخ ، و(ثم) توجبه مع تراخ ، و(أو) تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه ، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة»[2] .

أما الواو حينما تربط بين جملتين فهي تؤكد تغاير معنى الجملتين ، وفي الوقت نفسه تقوم الجملة الثانية من الجملة الأولى مقام الشبيه أو النظير أو النقيض .

فلو قلت «زيد طويل القامة وعمرو شاعر» كان خلفًا ، لأنه لا مشاكلة ، ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال «زيد كاتب وعمرو شاعر» و«زيد طويل القامة وعمرو قصير»[3].

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٣) وفي هذا المضمار يورد الجرجاني بيتًا لأبي تمام :

لا والذي هوَ عالمٌ أنَّ النَّوَى صَبِرٌ وأنَّ أبا الحُسَين كَريمُ

ويذكر أنهم عابوا عليه هذا البيت ، لأنه لا توجد مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى! انظر : دلائل الإعجاز ، ص ٢٢٥ ، «ولكن» لماذا لا يكون أبو تمام قد --

هذا في حالة اختلاف المسند إليه في الجملتين ، أما إذا كان المسند إليه واحدًا في الجملتين نحو قولنا : هو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ، ويسيئ ويحسن ... ازداد معنى الجمع في «الواو» قوة وظهورًا لأننا بذلك أثبتنا الفعلين لمسند إليه واحد وزاد الاشتباك والاقتران(*) .

ثانيًا : الفصل «الوصل دون أداة»

ويعني به الجرجاني الكلام الذي «يستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه»(1) أي أنه ربط بين جملتين دون استخدام أداة الربط .

وقد حدد الجرجاني بعض العلاقات التي تظهر فيها هذه المسألة ومنها :

١- التوكيد :

وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة:٦،٧) .

--عمد إلى هذا التنافر بجامع أن الله تعالى لا تخفى عليه خافية ولعلاقة أن كرم أبي الحسين هو ما يخفف عنه مرارة النوى ، لأنه ما بَعُد عن صاحبته إلا ليقصد أبا الحسين ؟ انظر : الفصل والوصل في القرآن الكريم دكتور منير سلطان ، ص ٦٥ . بمعنى أن ظمأ العاشق يزداد ببعده عن محبوبته ، وهو في هذه الحالة محتاج إلى يد حانية وسخية لتروي هذا الظمأ فيتذكر آنذاك كرم أبي الحسين .

(*) ومن هذا القبيل أيضًا «العطف بين المتباعدين في المنزلة قد يفرغ من أعلاها على أدناها فيستشرف إلى منزلته كما في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ فإن عطف الأرحام على ضمير ذي الجلال وقرنها باسمه الشريف مما يشعر أنها عنده بمكان ... وهكذا يتجاوز العطف فكرة التشريك في الحكم إلى أن تفرغ الكلمات عند مضموناتها» : انظر دلالات التراكيب للدكتور محمد محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، ط الثانية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٧ وفي هذا المضمار يذكر الدكتور محمد محمد أبو موسى : أن الوصل وصلان ؛ وصل ظاهر بحرف الوصل ، ووصل خفي تتصل فيه الجملة من ذات نفسها وهو أقوى الوصلين ، دلالات التراكيب ، ص٣٠٨ .

فقوله تعالى : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ جاء ليؤكد قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ «تأكيد ثان أبلغ من الأول ، لأن من حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر ، كان في غاية الجهل، وكان مطبوعًا على قلبه لا محالة»[1].

أي أن تلاقي المعاني أغنى عن استخدام أداة للربط بين الجملتين .

٢- الخبر والحكاية:

أي أن تكون الجملة الأولى خبرًا والثانية حكاية كما في قوله عز وجل : ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (البقرة:١٤،١٥) .

فقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى ، وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ، خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، وإن كان كذلك ، كان العطف ممتنعًا»[2].

٣- الإجابة عن سؤال ضمني:

ويظهر ذلك في الآية السابقة أيضًا «إذ الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت» تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم ، وأتنزل بهم النقمة عاجلاً أم لا تنزل ويمهلون وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك»[3].

ومن هنا جاء الجواب في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٢٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣١.

(٣) المرجع السابق ص ٢٣٥.

وانطلاقًا من نظريته في النظم يذكر الجرجاني «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا، وأن حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك نعم، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة»[1].

إن هذه النظرة الواعية التي صور فيها المبدع بالباني ليدلل على دقةِ عمله، وفي الوقت نفسه يؤكد على أن هذا البنَّاء له حرية اختيار شكل البِنَاء دون التقيد بقوانين سابقة. ومن هذا المنطلق الواعي لأسرار العربية صاغ رأيه في بيان شأن عطف الجمل.

بيان دقيق في شأن عطف الجمل:

ينص عبد القاهر «أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان»[2].

مثال ذلك قول المتنبي:

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنًا ... تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالا

فَكَانَ مَسِيرُ عِيسِهِمُ ذَمِيلا ... وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمَالاَ

فقوله (فكان مسير عيسهم) معطوف على قوله (تولوا بغتة) دون ما يليه من قوله (ففاجأني) لأنه بذلك سيدخل في معنى التوهم الذي أضفته (كأن) على الجملة، بالإضافة إلى أن هذه الجملة المتوسطة ترتبط في معناها بالجملة الأولى، فالمعنى: «تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيبني؟» فصارت الجملة الثانية مع الأولى كالشيء الواحد.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٤.

«فنحن إذا قلنا إن العطف على «تولوا بغتة» فإنا لا نعني أن العطف عليه وحده مقطوعًا عما بعده، بل العطف عليه مضمومًا إليه ما بعده إلى آخره ... فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضًا على بعض، ثم تعطف مجموع هذه على مجموع تلك»[1].

وأختتم هذا المبحث بنص للجرجاني يقول فيه: «واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن كالأجزاء من الصيغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى يكثر في العين، فأنت لذلك لا تكبر من شأن صاحبه، ولا تقتضي له بالحذق والأستاذية وسعة الذرع وشدة المنة، حتى تستوفى القطعة وتأتي على عدة أبيات»[2].

والنص السابق يؤكد تخطي عبد القاهر الجملتين أو مجموعة الجمل إلى القطعة، فقد أومأ إلى أهمية دراسة «عدة أبيات» أو «قطعة شعرية» لكي نصدر حكمًا على هذا الشاعر أو ذلك، فمهد بذلك لمن أتى بعده أن يفصل القول في أقسام القصيدة ووسائل ترابطها.

حازم القرطاجني وحبك النص:

يعد حازم القرطاجني أول من وضع إطارًا تنظيريًّا لحبك النص، وإن كان هذا الإطار «إجماليًّا» على حد تعبيره، ولكنه «مقنع لمن له فكر يستدل به بما ذكر على ما لم يذكر»[3] وقد سبق حازم علماء النص بقرون عديدة حينما حدد الوحدة النصية الكبرى لمنطقة عمله - وهي الشعر - وقسمها إلى وحدات أصغر، وإن لم يستخدم مصطلحات علماء النص.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٤٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٨٨.
(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط الثالثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٩١.

القصيدة ← عدة فصول ← فصل(*) ← البيت

(الوحدة النصية الكبرى) (بيتان فأكثر) (الوحدة الصغرى)

فالقصيدة لدى حازم القرطاجني هي الوحدة النصية الكبرى ، وهي بدورها تكون من فصول ، وكل فصل من هذه الفصول مكون من عدة أبيات .

ومما يؤكد إدراكه للوحدة النصية الكبرى تشبيهه للقصيدة بأنها عقد مفصل(**) ، فالعقد هو الوحدة النصية الكبرى ، وفصوص هذا العقد هي فصول القصيدة الواحدة .

وقد بنى حازم القرطاجني نظريته على أربعة قوانين تعد أعمدة في صرح الحبك لديه وهي كالتالي :

القانون الأول : في استجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها .

القانون الثاني : في ترتيب بعض الفصول إلى بعض .

القانون الثالث : في تأليف بعض بيوت الفصل إلى بعض .

القانون الرابع : في وصل بعض الفصول ببعض .

ومن خلال القوانين السابقة يمكننا تقسيم الإطار التنظيري لمحور الحبك لديه إلى :

أ- الحبك على مستوى الفصل .

ب ـ الحبك على مستوى الفصول .

(*) يتضح مفهوم الفصل لدى حازم القرطاجني أثناء تحليله لرؤوس فصول قصيدة للمتنبي ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص ٢٩٨-٣٠٠ .

(**) يبرز القرطاجني الأهمية البالغة لتقسيم القصيدة إلى فصول ـ وهو يضع نفسه بذلك موضع المتلقى لما في ذلك من استراحة للنفس واستجداد للنشاط عن طريق الانتقال من فصل إلى آخر، انظر : منهاج البلغاء ، ص ٢٩٦.

أولاً : الحبك على مستوى الفصل

وأخص بالذكر في هذا المضمار القانون الأول ، والقانون الثالث ، لأنهما يدوران حول الحبك على مستوى الفصل .

فالقانون الأول : في استجادة مواد الفصل وانتقاء جوهرها .

فلكي تتسم أبيات الفصل الواحد بالحبك لا بد أن تكون « متناسبة المسموعات والمفهومات حسنة الاطراد غير متخاذلة النسج غير متميز بعضها عن بعض التميز الذي يجعل كل بيت منحاز بنفسه لا يشمله وغيره من الأبيات بنية لفظية أو معنوية يتنزل بها منه منزلة الصدر من العجز أو العجز من الصدر »[1] .

ومضمون هذه العبارة يؤكد أسبقية القدماء ، ذلك لأنهم قد أشاروا إلى أن النص يعد نسيجًا ، والنسيج في الأصل مكون من خيوط تأخذ شكل السداة واللُّحمة ، ولكن حينما تصبح هذه الخيوط نسيجًا ، لا يمكننا تمييز السداة من اللُّحمة ، وهكذا القصيدة ، فمتى أحكم حبك الفصل فيها صعب علينا تمييز انفراد البيت وعزله عن الفصل الذي ينتمي إليه ، فنرى البيت تلو البيت وكأنه بنية متضامة .

وهناك عاملان آخران يشتركان في زيادة هذا الحبك :

(أ) « أن يكون نمط نظم الفصل مناسبًا للغرض ، فتعتمد فيه الجزالة على الفخر مثلاً والعذوبة في النسيب .

(ب) وأن تكون الفصول معتدلة المقادير بين الطول والقصر . وتقصير الفصول سائغ في المقطعات والمقاصد التي يذهب بها مذهب الرشاقة ، وتطويلها مستثقل في ذلك . فأما القصائد المطولة والمقاصد التي يذهب فيها

---

(١) منهاج البلغاء ، ص ٢٨٨ .

مذهب التهويل والتفخيم ، فإن تطويل الفصول سائغ ومحتمل فيه لموافقته مقصد الكلام وكون القصيدة فيها رحب لذلك وسعة»[1] .

ويتضح من العبارة السابقة مراعاة القرطاجني لمبدأ «لكل مقام مقال» ، ومراعاته لحال المتلقي وأثر العوامل السابقة عليه .

أما القانون الثالث فهو خاص بتأليف بعض بيوت الفصل إلى بعض ، ويفصل القرطاجني القول فيه حول مجموعة العوامل الواجب توافرها في رأس البيت حتى يتسم الحبك مع سائر أبيات الفصل ومع الفصل الذي يسبقه والفصل الذي يليه فيقول :

١- يحسن أن يصاغ رأس الفصل صيغة تدل على أنه مبدأ فصل .

٢- يشترط في هذا المذهب أن يكون لمعنى البيت مع كون أوله مبدأ كلام ومصدرًا بكلمة لها معنى ابتدائي أن يكون لمعنى البيت علاقة بما قبله ونسبة إليه .

٣- ويجب أن يردف البيت الأول من الفصل بما يكون لائقًا من باقي معاني الفصل مثل :

- أن يكون مقابلاً له على جهة من جهات التقابل أو بعضه .

- أو يكون مقتضى له مثل أن يكون :

مسببًا عنه أو تفسيرًا له أو محاكي بعض ما فيه ببعض ما في الآخر ، أو غير ذلك من الوجوه التي تقتضي أكثر من شيء آخر وكذلك الحكم في ما يتلى به الثاني والثالث إلى آخر الفصل»[2].

وقد ذكر في موضع سابق أنه «يجب أن يبدأ منها بالمعنى المناسب لما قبله

---

(١) منهاج البلغاء ، ص ٢٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ ، ٣٩٠ .

وإن تأتَّي مع هذا أن يكون ذلك المعنى هو عمدة معاني الفصل الذي له نصاب الشرف كان أبهى لورود الفصل على النفس»[1].

وتجدر الإشارة إلى أن حازم القرطاجني قد عبر في العامل الأول والعامل الثالث اللذين اقترحهما لحبك بيوت الفصل الواحد بلفظي (يحسن ويجب) أي أنها ليست شروطًا مسبقة تُفرض على النص من الخارج ، ولكنها اقتراحات أو استخدامات تسهم في حبك النص ويمكن للمبدع أن يستبدل بهما ما يراه مناسبًا لذلك .

ومن هناك قال حازم «أو غير ذلك من الوجوه التي تقتضي ذكر شيء بعد شيء آخر»[2] أما حينما تحدث عن علاقة بداية الفصل بما قبله وما بعده فقد استخدم الفعل (يشترط) مؤكدًا على الوحدة العضوية للقصيدة[*] ، ومبدأ الحبك القائم بين فصولها ، وفي الوقت نفسه يكون المعنى الموجود في بداية الفصل هو عمدة معاني الفصل .

ثانيًا : الحبك على مستوى الفصول

بعد أن عرض حازم القرطاجني للحبك على مستوى أبيات الفصل الواحد، انتقل للحديث عن الحبك بين فصول القصيدة الواحدة .

(١،٢) منهاج البلغاء ص ٢٨٩ .

(*) إن إشارة القرطاجني السابقة تعد اعترافًا وتقريرًا من بلاغي وناقد قديم بأن القدماء كانوا على وعي كامل بمفهوم الوحدة العضوية للقصيدة لأنها كانت تتسم بذلك بحق، ومن ثَمَّ تسقط التهمة الجائرة التي ألصقها بعض المحدثين بالقصيدة العربية القديمة وهي : فقدانها للوحدة العضوية ، والحقيقة أنهم فقدوا عمق الفهم الذي يؤهلهم لاستنباط العلاقات الضمنية القائمة بين فصول القصيدة الواحدة ، ولمزيد من التفاصيل انظر :

(أ) الإبداع الموازي ، الدكتور محمد حماسة ص ١٧٧-١٩٠ .

(ب) الجملة في الشعر العربي ، الدكتور محمد حماسة ص ١٩٤-١٩٦ .

ويخصص لذلك القانون الثاني ، والقانون الرابع .

فالقانون الثاني : في ترتيب الفصول والموالاة بين بعضها وبعض ، فيرى حازم أنه يحسن :

(أ) أن يكون ترتيب الفصل مرتبطًا بالغرض المقصود من الكلام فيقدم (الأهم فالأهم) على حد تعبيره «ويكون ذلك متأتيًا فيه حسن العبارة اللائقة بالمبدأ»[1].

ومع هذا قد يترك هذا القانون في الترتيب متى دعت الحاجة إلى تقديم غير الأهم على الأهم .

(ب) ويفضل حازم تقديم الفصول القصار على الفصول الطوال .

أما القانون الرابع فيتصل بـ (وصل بعض الفصول ببعض) ، وقد قسمه إلى أربعة أضرب :

١- ضرب متصل العبارة والغرض .

٢- ضرب متصل الغرض منفصل العبارة .

٣- ضرب منفصل الغرض متصل العبارة .

٤- ضرب منفصل الغرض والعبارة .

فأما الضرب الأول «فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل الذي يتلوه علاقة من جهة الغرض وارتباط من جهة الإسناد والربط»[2] أي أن براعة المبدع في سبك ظاهر النص قد ظهرت في محور الحبك ، فالمبدع قد أحكم ركني الإسناد والربط بين الفصلين ـ محور السبك ـ لذا ظهر ارتباط الغرض من جهة وارتباط العبارة من جهة أخرى ، ويتجلى لنا ثانية وعي القرطاجني التام بكون النص

---

(١) منهاج البلغاء ، ص ٢٨٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٠ .

نسيجًا يقوم على جودة السبك ودقة الحبك ، أي أن نجاح المبدع في إحكام الترابط الرصفي تبعه نجاح آخر في الترابط المفهومي .

أما الضرب الثاني فهو المتصل الغرض المنفصل العبارة :

ويعرفه حازم بأنه « هو الذي يكون أول الفصل فيه رأس كلام ، ويكون لذلك الكلام علاقة بما قبله من جهة المعنى »[1].

أي أنه ترابط على المستوى المفهومي فقط ، ويفضل القرطاجني في هذا المقام أن يبدأ الفصل بتعجب أو دعاء أو غير ذلك ، حتى لا يشعر المتلقي برتابة في نظم القصيدة لأن « النفوس تنشط ويتجدد نشاطها بإشعارها الخروج من شيء إلى شيء واستئناف كلام جديد لها »[2].

ويشير في نهاية حديثه عن هذا الضرب إلى أنه « قد يقرن الحرف الرابط بهذا النحو فلا يغض من طلاوته ولا ينقص مما تجده النفس من حلاوته »[3].

أي أنه ترابط مفهومي بين الفصول ، وقد تتدخل بعض وسائل السبك لإظهار هذا الترابط ، ومن هذه الأدوات : حروف الربط .

ويرى حازم القرطاجني أن الضرب الثالث ، وهو ما كان « منفصل الغرض متصل العبارة » أنه منحط عن الضربين اللذين قبله »[4].

أما الضرب الرابع والأخير « هو الذي لا توصل فيه عبارة بعبارة أخرى ولا غرض بغرض مناسب له ، بل يهجم على الفصل هجومًا من غير إشعار به مما قبله ولا مناسبة بين أحدهما والآخر ، فإن النظم الذي بهذه الصفة مشتت من كل وجه ، وإنما تسامح بعض المجيدين في مثل هذا عند الخروج من نسيب إلى مديح . وربما فعلوا ذلك عند خروجهم منه إلى الذم »[5].

(١-٥) منهاج البلغاء ، ص ٢٩١ .

ونخلص مما سبق إلى أن القرطاجني يؤثر الفصول المتصلة الغرض المنفصلة العبارة ، انطلاقًا منه للبحث عن المعنى العميق أو المعنى الثاني ، وليس المعنى السطحي الذي يعطي نفسه للمتلقي مباشرة ، ويلي ذلك في الأهمية الفصول المتصلة العبارة والغرض ، على حين يغض الطرف عن العلاقات المهلهلة غير المتشابكة التي تفقد القصيدة تماسكها فتصبح كالعقد المنفرط !

نماذج للعلاقات بين الفصول :

بعد عرض القرطاجني للأنماط الأربعة لوصل بعض الفصول ببعض ، يقدم لنا بعد ذلك نماذجًا لهذه العلاقات وهي :

١- علاقة الجزء والكل / والخاص والعام :

تعد علاقة الجزء والكل من العلاقات التي أولاها حازم القرطاجني اهتمامًا كبيرًا ، نظرًا لأهميتها في حبك علاقات فصول القصيدة .

فـ « من القصائد ما يكون اعتماد الشاعر في فصولها أن يضمنها معاني جزئية تكون مفهوماتها شخصية ، ومنها ما يقصد في فصولها أن تضمن المعاني الكلية التي مفهوماتها جنسية أو نوعية ، ومنها ما يقصد في فصولها أن تكون المعاني المضمنة إياها مؤتلفة بين الجزئية والكلية »[1] .

أي أن فصول القصيدة الواحدة يمكن أن تضمن :

أ- المعاني الكلية .

ب ـ المعاني الجزئية .

ج ـ المزاوجة بين المعاني الكلية والمعاني الجزئية .

---

(١) منهاج البلغاء ، ص ٢٩٥ .

ويؤكد حازم القرطاجني أن المزاوجة بين المعاني الجزئية والمعاني الكلية من أفضل الوسائل في حبك النص ، وذلك لأن المزاوجة تسبب استجمامًا للنفوس - على حد تعبيره - ولا يكتفي حازم بذلك بل يقترح أن « تصدر الفصول بالمعاني الجزئية وتردف بالمعاني الكلية على جهة تمثل بأمر عام على أمر خاص أو استدلال على الشيء بما هو أعم منه أو نحو ذلك »[1] .

٢- التسويم :

ويعني به براعة الشاعر في استهلال الفصل بمعنى أن يكون هذا الاستهلال مفتاحًا لسائر أبيات الفصل ، لما في ذلك من تهيئة وإيقاظ لذهن المتلقي ، فمتى « اطرد الشعر أن تكون فواتح فصوله على هذه الصفة واستوثق له الإبداع في وضع مباديها على أحسن ما يمكن من ذلك صارت القصيدة كأنها عقد مفصل »[2].

ويتضح من النص السابق إدراك حازم القرطاجني لمفهوم الحبك ، ومفهوم البنية النصية الكبرى ، وذلك من خلال تشبيهه للقصيدة بالعقد المفصل ، فوجه الشبه بينهما يمكن في دقة الصياغة وبراعتها .

وتأتي بعد ذلك أولى محاولاته التطبيقية على نص كامل ، وهي قصيدة للمتنبي مطلعها :

أَغالِبُ فيكَ الشوقَ ، والشوقُ أغْلَبُ وأعْجَبُ مِن ذا الهَجْرِ ، والوَصْلُ

ويبرز القرطاجني من خلال فصول هذه القصيدة براعة المتنبي في التسويم وأثر ذلك على تماسك بنية القصيدة[*].

٣- التحجيل :

ويعني به تذييل « أواخر الفصول بالأبيات الحكمية والاستدلالية »[3].

---

(١) منهاج البلغاء ، ص ٢٩٥ .
(٢) المرجع السابق ، ٢٩٧ .
(*) انظر : منهاج البلغاء ، ص ٢٩٨-٣٠٢ .
(٣) منهاج البلغاء : ص ٣٠٠ .

ولا يخلو تذييل الفصل من أن يكون متضمنًا لمعاني الأبيات التي سبقته في نفس الفصل فيكون «منحوًّا به منحى التصديق أو الإقناع ، مقصودًا به إعطاء حكم كلي»[1] .

ويرى حازم القرطاجني أن فصول القصيدة متى ذيلت تذييلاً محكمًا زادت بذلك الفصول بهاء وحسنًا ووقعت من النفوس أحسن موقع .

وقد برع زهير بن أبي سلمة في هذا المضمار ، وتلاه المتنبي في ذلك ، بيد أن الاستكثار في هذا الفن من الصنعة يؤدي إلى التكلف وسآمة النفس ، ومن ثَمَّ تحسن المراوحة بين هذا وذاك .

وبعد عرض هذه الأفكار أستطيع أن أؤكد أن حازم القرطاجني قد سبق علماء النص بقرون ، فقد وضع منهجًا متكاملاً لحبك القصيدة الشعرية ، وصاغ مفردات هذا المنهج بدقة وإحكام ، موضحًا هذا المنهج بمثال تطبيقي وهو : قصيدة المتنبي .

* * *

(١) منهاج البلغاء : ص ٣٠٠ .